

بيان من مؤسسة البترول الكويتية

26 يوليو 2020

صرح الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية هاشم سيد هاشم بشأن ما تم تناقله لتقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول التجاوزات في التعيينات والترقيات في مؤسسة البترول الكويتية، وعليه تود مؤسسة البترول الكويتية أن توضح بعض الأمور الهامة للرأي العام والمواطنين الكرام الحريصين على سمعة بلدهم ومقدراته وسمعة أبنائهم العاملين في القطاع النفطي عما جاء في نسخة التقرير المتداول. مع التأكيد على أنها لديها من الردود التفصيلية الكافية للرد على جميع ما أثير في التقرير المذكور متى ما أحيل إلى التحقيق أمام لجنة أو جهة محايدة هدفها التوصل للحقيقة وإنصاف العاملين في القطاع النفطي.

بداية تثمن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة الدور المناط للسلطة التشريعية المتمثلة في مجلس الأمة، وتحرص على التزامها بمبدأ التعاون التام مع المجلس لإتمام دوره الرقابي من أجل تحقيق هدفنا المشترك وهو المصلحة العليا لدولتنا الحبيبة ومواطنيها الأعزاء.

وانطلاقاً من ذلك، وبالرغم مما يمر به العالم من ظروف صعبة واستثنائية بسبب تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد، والتي أدت إلى تراجع المنظومة الاقتصادية العالمية بجميع قطاعاتها، ومنها قطاع النفط والغاز الذي تأثر بشكل كبير، وهو ما حمل اليوم القطاع النفطي مسؤولية مضاعفة في إدارة أعماله بكفاءة ومستوى أداء متميز، فقد أكد القطاع وقياديه على الالتزام بمبدأ التعاون والشفافية مع اللجنة البرلمانية من خلال حضور جميع الاجتماعات التي دعوا إليها وعددها 12 اجتماعاً، حيث حضره ما يقارب 125 من قيادي وموظفي المؤسسة وشركاتها التابعة منذ بدء عمل اللجنة في بداية هذه السنة، كما قامت المؤسسة وشركاتها التابعة بتزويد اللجنة بجميع المعلومات المتوفرة والمتاحة، وشرح الأمور التي لم تكن واضحة لدى اللجنة، والإجابة على جميع الأسئلة والاستفسارات المتشعبة والتي احتوت على الكثير من المواضيع التي مرت عليها سنوات عديدة وخضع بعضها إلى لجان تحقيق خارجية قضائية ونيابية ووزارية وغيرها.

وبالإطلاع على ما جاء في نسخة التقرير المتداول للجنة، يلاحظ أن اللجنة ركزت في مجمل تقريرها على تكرار لملاحظات وردت في تقارير ديوان المحاسبة، وأن هذه الملاحظات سبق وأن قام القطاع النفطي وبالتنسيق مع ديوان المحاسبة بمناقشتها وبحثها ووضع الخطط الكفيلة بمعالجتها، ليتم متابعتها مع الديوان بشكل دوري. ومما يزيد القطاع النفطي فخراً هي إشادة ديوان المحاسبة بمستوى جدية القطاع النفطي في تسوية ملاحظات

الديوان خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، حيث بلغت نسبة الملاحظات التي تم تسويتها كلياً وجزئياً للسنة الأخيرة 83%، وهي نسبة غير مسبوقه مقارنة بالأعوام الأربعة السابقة ومكملة للتعاون المستمر مع الديوان طوال هذه السنين، كما حقق القطاع النفطي ارتفاعاً في نسب رضا الديوان على أداء القطاع النفطي عن نفس الفترة والتي تعكس قوة العلاقة التي تآصلت بين القطاع النفطي وديوان المحاسبة، وهي ثمرة سنوات من العمل جنباً إلى جنب صوناً للمصلحة العامة والمساهمة الفعالة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وشركاتها التابعة وتأكيداً لمبدأ الشفافية الكاملة في العمل.

وبالإضافة إلى الدور الرقابي الكبير لديوان المحاسبة، فإن لدى المؤسسة جهاز مركزي للتدقيق الداخلي عبارة عن منظومة متكاملة ومؤهلة، تقوم المؤسسة من خلاله بتفعيل وتطوير أدواتها الداخلية ووضع معايير للرقابة والتدقيق على ممارسات الحوكمة لديها لضمان الالتزام التام بالسياسات واللوائح المعتمدة.

إن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة بتشعب قطاعاتها وحجم عملياتها ومشاريعها، لتؤكد حرصها على صون المال العام وعدم المساس به ولديها من اجراءات الضبط والرقابة ما يمكنها من الحفاظ عليه، وما أن يتبدى لها أي ممارسة فيها شبهة مساس أو تعدي على المال العام تقوم مباشرة بإجراء التحقيق وفقاً لما تنص عليه اللوائح والأنظمة من خلال لجان تحقيق محايدة، فإن أسفرت عن وجود مخالفات يتم اتخاذ الإجراءات الجزائية المناسبة (مثل الإحالة إلى هيئة مكافحة الفساد أو للنيابة أو تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في لائحة الجزاءات المعتمدة)، مع اتخاذ كافة السبل لمنع وقوع هذه الممارسات مستقبلاً. كما تولي المؤسسة اهتماماً كبيراً لملاحظات كافة الجهات الرقابية سواء الخارجية أو الداخلية، وتأخذ تلك الملاحظات على محمل الجد، كما تستخدم كافة الأدوات التي من خلالها يتم تحديد الممارسات التي تحتاج إلى تصحيح واتخاذ الإجراءات الفورية والاستباقية الصارمة لمعالجتها.

إن الصناعة النفطية لها طبيعة خاصة تختلف عن القطاعات الأخرى، إذ ترتبط هذه الصناعة بمتغيرات ومؤثرات خارجية كثيرة تفرضها الأسواق العالمية، ومؤثرات فنية داخلية تفرضها الطبيعة المتغيرة لعمليات النفط والغاز، وهذه تتطلب قدراً عالياً من المرونة بالتعامل وسرعة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات والمشاريع بموجب الظروف المتوفرة، وقد أدى ذلك خلال السنوات السابقة إلى قيام بعض الجهات الرقابية بموجب صلاحياتها بتحويل بعض المواضيع إلى لجان فنية مختصة أو لجان تحقيق للنظر بها وفحص الإجراءات التي اتبعتها المؤسسة وشركاتها، حيث انتهت هذه اللجان بإشادتها بمستوى المهنية والشفافية بتعامل المؤسسة وشركاتها التابعة وكذلك الإشادة بسلامة الإجراءات التي تمت تجاه هذه المواضيع وكفاءة القياديين والعاملين بالقطاع وحرصهم على المال العام.

وبالحديث عن الإجراءات والأنظمة التي تتبعها المؤسسة وشركاتها التابعة في جميع أعمالها، فقد تم وضعها وتطويرها على مدى سنوات طويلة، حيث يعتبر القطاع النفطي سباقاً على مستوى الكويت في تطوير الأنظمة والإجراءات التي تضمن تحقيق أفضل ممارسات الحوكمة والعدالة ومعايير الشفافية، سواء كانت أنظمة التوظيف، الترقيات، إدارة المشاريع، إدارة المصروفات، وغيرها من الأنظمة المعتمدة للعمل، كما أن أي تعديل على هذه الأنظمة المعتمدة لا يتم إلا من خلال إجراء دراسات مستفيضة لتفادي أي سلبيات أو إخلال يتم نتيجة التعديل، وذلك لضمان تحقيق التطوير الأمثل للأنظمة التي تساعد القطاع في أداء أعماله بفاعلية.

إن الصناعة النفطية الكويتية تعد شريان الاقتصاد الكويتي وتكاد تكون المورد الوحيد لإيرادات الدولة، وهي واجهة دولة الكويت في الأسواق العالمية، وهذه الصناعة تواجه اليوم الكثير من التحديات الفنية والمالية والسوقية سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي والتي تتطلب من العاملين في هذه الصناعة العمل بجهد وكفاءة ومرونة، وبيئة عمل صحية ومستقرة تسودها الثقة والتعاون والشفافية وروح الفريق الواحد لمواجهة هذه التحديات، والارتقاء بهذه الصناعة والمحافظة على الوضع التنافسي لها في الأسواق العالمية تعزيزاً لمكانة دولة الكويت في العالم، ومؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة تزخر بالكفاءات وذوي الخبرة من أبناء هذا البلد من قياديين وموظفين وعاملين، وهي تدرك تماماً المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقها في إدارة الموارد النفطية للدولة، وتؤكد على قيام جميع القياديين والعاملين في القطاع النفطي ببذل قصارى جهودهم لتحقيق ما هو مطلوب منهم للنهوض بقطاعهم في أحلك الظروف، كما يتطلب مواجهة هذه التحديات دعم ومساندة السلطة التنفيذية والتشريعية لهذا القطاع لحمايته وضمان استقراره وتجنبيه الدخول في معترك السياسة.

ولا بد أن المتابع للقطاع النفطي شاهد كيف استطاع هذا القطاع خلال الفترة الأخيرة من تحقيق العديد من الإنجازات بالرغم من صعوبة الظروف التي تمر بها الدولة والعالم أكمله نتيجة جائحة كورونا، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- البدء في إنتاج النفط الثقيل من مكنن فارس السفلي وتصديره الذي أدخل الكويت رسمياً في مجموعة الدول المنتجة للنفط الثقيل.
- زيادة إنتاج الغاز الحر وهو السلعة المطلوبة بشكل ملح، والوصول إلى معدلات غير مسبوقة، والعمل على تلبية احتياجات السوق المحلي من الغاز بالرغم من خفض إنتاج النفط نتيجة اتفاق أوبك الأخير.
- استئناف الإنتاج من المنطقة المقسومة بعد توقف دام خمس سنوات والنجاح في الوصول إلى الاتفاق التاريخي المشترك بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية الشقيقة بشأن استئناف العمليات في

المنطقة المقسومة، ودون أن يمس ذلك العلاقة الأخوية والمصيرية بين الدولتين الشقيقتين، حيث بدأ فعلياً الإنتاج المشترك والتصدير من نفط الخفجي والوفرة.

- تشغيل جميع وحدات الوقود البيئي في مصفاة ميناء الاحمدي بنجاح رغم صعوبة العمل في ظروف جائحة كورونا وعدم حضور المرخصين العالميين للوحدات التصنيعية خلال المراحل الأولى للتشغيل.
- تشغيل مصنع معالجة الغازات الحمضية الجديد في مصفاة ميناء الاحمدي والذي يهدف إلى السماح بزيادة انتاج النفط في غرب الكويت مع المحافظة على البيئة وتخفيض كميات حرق الغاز.
- اتخاذ خطوات جادة واستباقية لتقنين المصروفات الرأسمالية لسنة الموازنة وفترة الخطة الخمسية، وذلك بإعادة النظر في المشاريع الرأسمالية وترتيب الأولويات بما لا يؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية متوسطة الأمد، كما تم العمل نحو ترشيد المصروفات التشغيلية للسنة المالية الحالية توافقاً مع توجهات الدولة في ترشيد المصروفات، وبما لا يمس حقوق العاملين.
- دعم ومساندة الجهات الحكومية في الدولة وعلى الأخص وزارة الصحة في مكافحة تفشي جائحة كورونا من خلال تجهيز محاجر ومراكز ايواء وإنشاء مستشفى ميداني متطور وفي وقت قياسي.

إن نظام العمل في جميع القطاعات يمر بشكل مستمر بمراحل من التطور تتفاوت بسرعتها من قطاع إلى آخر، كما لا يخلو من بعض أوجه القصور التي تحتاج إلى معالجة، وكذلك الحال في القطاع النفطي، إذ يدرك القائمون على القطاع على أهمية تطويره وتحسينه لمواجهة تحديات الصناعة النفطية من جهة، ومن جهة أخرى إدراك المسؤولية الرئيسية للقطاع في الإدارة المثلى للموارد النفطية وتعظيم الإيرادات للدولة. من هنا فإن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة تهتم بجميع ما من شأنه تطوير وتحسين أداء القطاع النفطي بما في ذلك التوصيات والتشريعات الواردة من الجهات الرقابية، كما تأخذ على محمل الجد جميع التوصيات التي تصب في مصلحة العمل شرط أن تكون وفق أسس علمية وفنية ومهنية سليمة، بعيدة عن الانتقائية والشخصانية والتكسبات السياسية.

إن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة تؤكد على تعاونها والعمل مع السلطة التشريعية وجميع الجهات الرقابية بكل شفافية ومهنية لتطوير العمل في القطاع، كما تؤكد في نفس الوقت حرصها على العمل وفق أنظمة وإجراءات عادلة وشفافة لضمان الأداء الأمثل وبما يكفل حماية المال العام ويوفر لجميع أبنائها العاملين في القطاع النفطي بيئة عمل آمنة وعادلة ومحفزة لهم، تمكنهم من إدارة القطاع في مواجهة التحديات المرتبطة بالصناعة النفطية والاستمرار في انجاز المهام المناطة به لتعظيم الإيرادات لدولة الكويت ودعم نموها وازدهارها، وكما ذكرنا في صدر هذا البيان فسنقوم بالرد على جميع بنود التقرير في حينه.

وختاماً، ندعو المولى عز وجل في هذه الأيام الفضيلة بأن يمن بالشفاء العاجل لقائد مسيرتنا حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، ويمده بالصحة والعافية ويحفظ وسمو ولي عهده الأمين، حفظهما الله ورعاهما، ويحفظ الكويت وشعبها من كل مكروه.